

بطاقات الخصم من أمريكيان إكسبريس

الشروط والأحكام

بطاقات الخصم من أمريكيان إكسبريس

إن أطراف هذه الاتفاقية (الاتفاقية) هم أميكس (الشرق الأوسط) ش.م.ب. (مقفلة) (الشركة) وعضو البطاقة الذي يظهر اسمه على البطاقة (عضو البطاقة). يرجى قراءة هذه الاتفاقية بتمعن نظراً لأن استخدام البطاقة يخضع لشروط وأحكام الاتفاقية. يسري مفعول هذه الاتفاقية وتصبح ملزمة لدى القبول باستلام البطاقة أو الحضور لاستلامها أو بالتوقيع على الوجه الخلفي للبطاقة أو عند أول استعمال لها. هذه الاتفاقية ملحة بجدول الرسوم والتكاليف السارية على حساب البطاقة.

1. التعريفات: (حسب الترتيب الأبجدي)

«**الحساب**» – أي حساب تفتحه الشركة باسم عضو البطاقة عند إصدار بطاقة أو أكثر بموجب الشروط والأحكام.

«**الشركة**» – أميكس (الشرق الأوسط) ش.م.ب. (مقفلة) وخلفاؤها أو موصوها أو فروعها أو شركاتها الشقيقة أو الشركة الأم.

«**البطاقة» أو «البطاقة الأساسية»** – أية بطاقة خصم (و يشمل ذلك سوار الدفع للاتلامسي) تصدرها الشركة لعضو البطاقة لإجراء العمليات على الحساب وتشمل البطاقات الأساسية والتابعة والبدلية.

«**عضو البطاقة» أو «عضو البطاقة الأساسية»** – الشخص الذي تصدر البطاقة باسمه لفرض الرسوم على المعاملات ومنها السحوبات النقدية على الحساب والذي يعتبر المدين بالحساب.

«**السحوبات النقدية» أو «إكسبريس كاش»** – أية سحوبات لمبالغ نقدية تتم باستخدام البطاقة والرقم الشخصي من خلال أجهزة الصراف الآلي أو «كاش إكسبريس» أو بأية وسائل أخرى يجيزها عضو البطاقة.

«**رسوم السحوبات النقدية**» – الرسوم المبينة في جدول الرسوم والتكاليف والمستحقة على عضو البطاقة عن السحوبات النقدية.

«**التكاليف**» – جميع المبالغ المقيدة على الحساب والمترتبة عن إصدار أو استخدام البطاقة (البطاقات) وغيرها بموجب أحكام وشروط هذه الاتفاقية والتي تشمل على سبيل الذكر لا الحصر: صفقات البطاقة، رسوم السحوبات النقدية، الرسوم، المصروفات، الفائدة، المصاريف القانونية وغيرها من الرسوم الأخرى أو الجزاءات النقدية.

«**تاريخ الاستحقاق» أو «تاريخ استحقاق الدفع»** – التاريخ المبين في كشف الحساب الذي يجب أن تسدد فيه مدفوعات الرصيد.

«**الرسوم على الرصيد المتبقي»** – المبالغ المحددة في جدول الرسوم والتكاليف، والمترتبة على عضو البطاقة.

«**برنامج مكافآت العضوية» Membership Rewards**» – النقاط المكتسبة عن كل معاملة يجريها عضو البطاقة – حيثما كان البرنامج مطبقاً وبموجب الشروط والأحكام.

«**الرصيد المستحق**» – إجمالي الرصيد المدين المستحق على حساب البطاقة لصالح الشركة حسب ما تظهره سجلات الشركة في تاريخ كشف الحساب.

«**الرقم الشخصي**» – رقم التعريف الشخصي المعطى لعضو البطاقة لاستخدامه مع البطاقة.

«**البطاقة البديلة**» – البطاقة التي تصدر في حالة ضياع البطاقة أو سرقتها أو تلفها أو عدم استلامها.

«**جدول الرسوم والتكاليف**» – صفحة منفصلة توفرها الشركة لتقديم فيها تفاصيل عن الرسوم والتكاليف المطبقة على حساب عضو البطاقة. ويعتبر جدول الرسوم والتكاليف جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، ويحق للشركة تعديله في أي وقت.

«**مؤسسات الخدمة**» – المؤسسات التي تقدم السلع والخدمات والتي تقبل البطاقة كوسيلة لدفع قيمة المشتريات أو حجوزات السلع أو الخدمات.

«**كشف الحساب**» – كشف الحساب الشهري أو الدوري الذي تصدره الشركة لعضو البطاقة الأساسي ويبين فيه التفاصيل الخاصة بالرصيد المستحق على عضو البطاقة الأساسي وعضو (أعضاء) البطاقة التابعة، إذا وجدوا، ومستحق لحساب الشركة.

«**كشف الحساب الإلكتروني**» – هو كشف الحساب الشهري/كشف الحساب الدوري والذي يتم إرساله إلى عضو البطاقة الأساسي عبر البريد الإلكتروني. على وجه الخصوص لعنوان البريد الإلكتروني المسجل في حساب عضو البطاقة الأساسي. كشف الحساب الإلكتروني يجب أن يذكر الرصيد المستحق الذي تم استهلاكه من قبل عضو البطاقة الأساسي وأعضاء البطاقة التابعين (إن وجد) والمستحق دفعه لحساب الشركة.

«**البطاقة التابعة**» – البطاقة التي تصدر إلى عضو البطاقة التابعة.

«**عضو البطاقة التابعة**» – أي شخص غير عضو البطاقة الأساسية الذي تصدر باسمه بطاقة تابعة بناء على طلب عضو البطاقة الأساسية.

«**المعاملة**» – أية مدفوعات يؤديها عضو البطاقة أو أي مبالغ تفرضها مؤسسات الخدمات عن السلع أو الخدمات أو الحجوزات التي تتم باستخدام البطاقة (البطاقات) أو الرقم الشخصي أو بأي طريقة أخرى بما فيها على سبيل الذكر لا الحصر: الأوامر البريدية أو الإلكترونية أو الهاتفية أو أية وسيلة اتصال أخرى أو الحجوزات المرحّض بها بغض النظر عن توقيع الطلب أو القسيمة من قبل عضو البطاقة.

«**معاملة غير مفوضة**» – أية معاملة على البطاقة يجريها أي طرف غير عضو البطاقة بدون إذنه أو تفويض منه.

2. استعمال البطاقة

1. ينبغي أن يوقع عضو البطاقة عليها بحبر جاف فور استلامها لها (وأن يحرص على أن يقوم كل عضو بطاقة تابعة بتوقيع بطاقته التابعة). كما وينبغي على عضو البطاقة المحافظة عليها وحفظ أي رقم تعريف شخصي بطريقة سرية وأمنة وبمعزل عن البطاقة. وينبغي على عضو البطاقة ألا يستعملها بعد انتهاء تاريخ صلاحيتها المطبوع عليها وكذلك في حال تلفها أو سحبا أو إلغائها.

2. على الرغم من أحقية عضو البطاقة في استعمال البطاقة، تبقى البطاقة دوماً ملكاً للشركة. وينبغي على عضو البطاقة أن يسلمها فوراً بناء على أي طلب يوجه إليه من الشركة أو أية مؤسسة خدمة أو أي ممثل آخر للشركة تبعاً لتعليمات الشركة. إن أية مؤسسة خدمة أو أي ممثل آخر للشركة يمكن له وبمحض اختياره وتبعاً لتعليمات الشركة، سحب البطاقة أو حجزها أو الاحتفاظ بها بالنيابة عن الشركة.

3. يعد عضو البطاقة الشخص الوحيد المفوض باستعمالها لإبرام المعاملات ومنها السحوبات النقدية والدفع بدون لمس وللتعريف بنفسه أو لأي غرض آخر. وينبغي على عضو البطاقة (وكذلك أعضاء البطاقة التابعة) عدم تمكين أي أشخاص آخرين من استعمال البطاقة (البطاقات) أو الرقم الشخصي (الأرقام الشخصية). وعلى عضو البطاقة أن يحفظ البطاقة من إساءة استعمالها من خلال إبقائها تحت إشرافه الشخصي في جميع الأوقات.

4. إذا استعمل عضو البطاقة بطاقته لشراء السلع أو الخدمات من مؤسسة الخدمة بصورة متكررة ومتتالية (على سبيل المثال كالاشتراك في المجلات الدورية والقنوات التلفزيونية وما شابه) أو بالتسقيط أو بالدفعات الدورية (كالتأمين)، فإن عضو البطاقة يفوض الشركة بأن تدفع أية أقساط أو دفعات متكررة أو دورية بالنيابة عنه بناء على طلب مؤسسة الخدمة ويتعهد بتسديد هذه المبالغ للشركة تبعاً لذلك. ويتوجب على عضو البطاقة أن يعلم مؤسسة الخدمة والشركة خطياً فيما إذا رغب في وقف أي من تلك الأقساط والدفعات الدورية. ولن تكون الشركة مسؤولة عن أي إخلال أو إلغاء أو إنهاء أية ترتيبات أو علاقات قانونية (كبوليصات التأمين) ينشأ عن عدم استطاعة الشركة عن دفع الأقساط بسبب عدم كفاية الرصيد في حساب عضو البطاقة. ولن تكون الشركة مسؤولة عن أية أضرار مهما كانت طبيعتها إذا عجزت الشركة أو تأخرت في دفع أية رسوم أو أقساط أو أقساط تأمين بسبب خلل فني أو خطأ أو أي سبب آخر يخرج عن سيطرتها المعقولة.

5. لا يجوز لهالكي مؤسسات الخدمة ممن هم أعضاء بطاقة أو أعضاء بطاقة تابعة استعمال بطاقاتهم في مؤسسات الخدمة الخاصة بهم. لا يجوز لعضو البطاقة استخدام البطاقة لتمويل أي جزء من أعماله التجارية أو لتلبية احتياجات رأس المال العام.

6. يسأل عضو البطاقة عن كافة المبالغ التي تستحق في حساب بطاقته وعن جميع النفقات التي تتم بموجب بطاقته أو أي من البطاقات التابعة الأخرى الصادرة على حساب بطاقته. ويسأل أعضاء البطاقة التابعة منفردين ومجمعين مع عضو البطاقة عن كافة المبالغ المنفقة على حساب البطاقة أو على حساب بطاقته التابعة.

7. لا يجوز لعضو البطاقة استعمال البطاقة بأي شكل لسحب أو الحصول على المال في مؤسسات الخدمة. ولا ينبغي أن يستعمل البطاقة إلا في شراء السلع أو الخدمات.

8. لا يجوز لعضو البطاقة استعمال البطاقة لتسديد قيم مشتريات السلع والخدمات الممنوعة أو غير المشروعة ويعد مسؤولاً عن أي استعمال مخالف للقوانين والضوابط المحلية. وبوافق عضو البطاقة أيضاً على تعويض الشركة عن أي إجراء يصدر بحقها نتيجة لمثل هذه المعاملات.

9. يفوض عضو البطاقة الشركة صراحة باستعمال المعلومات التي يقدمها عضو البطاقة في الأنشطة الترويجية الهادفة بالشركة بما فيها دون تحديد الأنشطة الترويجية المنفذة بالاشتراك مع أطراف ثالثة تختارهم الشركة وفي البحوث والمسوحات التي تجريها أطراف ثالثة وذلك في حدود القوانين النافذة.

10. يوافق عضو البطاقة على إتباع إجراءات تفعيل البطاقة التي تضعها الشركة من حين لآخر وأن يخضع لأي تحري عن الشخصية أو تحقق منها من قبل أي طرف ثالث (مثل: مكاتب الائتمان، الجهات الحكومية، مؤسسات الخدمة، إلخ).

11. ستقيد جميع النفقات على الحساب مقومة بعملة الفواتير (وهي الدولار الأمريكي). وإن أية صفقات تتم بعملات أخرى غير عملة الفواتير ستقيد على الحساب بعد التحويل كما تنص عليه المادة 4.

3. الحساب

1. إن الشركة مفوضة بإدارة وتشغيل حساب البطاقة بالكامل وبقيد كافة النفقات والمعاملات التي تتم بموجب البطاقة أو أية بطاقة تابعة والرسوم وغيرها من المبالغ الأخرى مما سيستهملها عضو البطاقة. ويتعهد عضو البطاقة بصورة لا تقبل الرجوع، وبعد بأن يدفع للشركة كافة النفقات والمصاريف والمبالغ المقيدة عليه والمستحقة في حساب بطاقته بحيث تشمل المبالغ المنفقة بموجب أي من البطاقات التابعة سواء كان قيد النفقة أو المعاملة قد صدر عن مؤسسة الخدمة ووقع فيها أم لا.

2. باستثناء ما هو منصوص عليه في المادة 9 والمادة 14 من هذه الاتفاقية، يقر عضو البطاقة وبوافق على أن جميع النفقات المقيدة في أي وقت من الأوقات من قبل الشركة على حساب بطاقته هي صحيحة ودقيقة. كما ويقر عضو البطاقة بأن جميع القيود والمعلومات التي تحتفظ بها الشركة في رقائق الميكروفيلم وغيرها من الوسائل المطبوعة أو الإلكترونية والمتعلقة بالنفقات والمعاملات والبطاقة وحساب البطاقة هي قيود ومعلومات صحيحة ودقيقة ومتكاملة وتعتبر بيئة مقبولة للإثبات لدى القضاء وفي أي محكمة كإثبات نهائي وقطعي لا يجوز النزاع فيه أو الطعن به بأي شكل من الأشكال.

- يمكن للشركة أن ترفض بمحض اختيارها المطلق أي طلب تفويض وبمكمنها أن ترفض أية معاملة بما في ذلك السحوبات النقدية بغض النظر عن السبب وبدون توجيهه أي إشعار إلى عضو البطاقة. كما لا يمكن للشركة أن تمنح أو تجيز تفويضاً لأية معاملة بسبب الأعطال الفنية أو لأي سبب آخر من نفس الطبيعة. وفي كلا الحالين وفي أي حال مماثل لن تكون الشركة مسؤولة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن أية أضرار مهما كانت طبيعتها بما فيها المالية أو المادية أو الجزاءات النقدية أو الأضرار التعبعية التي قد تلحق بعضو البطاقة نتيجة لأية معاملة غير ناجحة أو غير مكتملة أو مرفوضة.
- يتعهد عضو البطاقة بدفع المبالغ المقيدة على حسابه للشركة عن المشتريات وكل المبالغ المستحقة للشركة بموجب شروط وأحكام هذه الاتفاقية.
- وإذا كان عضو البطاقة مديناً بصورة مباشرة لأحد المصاريف، فسيتلقى المصرف كشف حساب شهري بالنفقات وسيستعمل الكشف في القيد المباشر على حساب عضو البطاقة.

4. النفقات بالعملة الأجنبية

إن كافة المعاملات المنفذة بعملات غير عملة الفواتير بما في ذلك معاملات السحب النقدي سوف يتم تحويلها إلى عملة الفواتير. وستتم عملية التحويل في تاريخ معالجة النفقات من قبل الشركة والذي قد يختلف عن التاريخ الذي أجري فيه عضو البطاقة المعاملة. وإذا لم تكن المعاملات بالدولار الأمريكي فسيتم تحويلها إلى الدولار الأمريكي. ثم تحويل الدولار الأمريكي إلى عملة الفواتير الخاصة بعضو البطاقة. أما إن كان النفقات بالدولار الأمريكي فسيتم تحويلها مباشرة إلى عملة الفواتير الخاصة بعضو البطاقة. وما لم تقتض القوانين السارية سعر صرف محدد، فإن عضو البطاقة يفهم ويوافق على أن نظام خزينة أمريكيان إكسبريس سوف يطبق سعر صرف من بين أسعار الصرف المتداولة بين المصارف والتي تختارها الشركة من المصادر المعهودة كما هي في يوم العمل السابق لتاريخ إتمام المعاملة، أو وفق أحدث سعر صرف متاح بين المصارف. وتقوم الشركة بإضافة رسوم تحويل لمرة واحدة كما هو مبين في جدول الرسوم والتكاليف. وإذا قام طرف ثالث بتحويل النفقات قبل إرسالها إلى الشركة، فإن أي تحويلات تجريها تلك الأطراف الثالثة ستكون بأسعار الصرف التي تختارها تلك الأطراف.

5. رسوم البطاقة

- سيتم قيد رسوم عضوية سنوية غير مستردة من أجل فتح وخدمة حساب البطاقة وأية بطاقات تابعة (رسوم عضوية البطاقة السنوية) على الحساب كما هو مبين في جدول الرسوم والتكاليف. يوافق عضو البطاقة على دفع الرسوم السنوية ويقوض الشركة بقيدها مباشرة على حساب بطاقته. وبعد دفعها لا تسترد رسوم العضوية السنوية - سواء كلياً أو جزئياً إلى عضو البطاقة.
- تحتفظ الشركة في جميع الأوقات وبمحض اختيارها، وما لم يحظر القانون المطبق ذلك، بحق تغيير وتبديل بنود وشروط دفع جميع الرسوم المطبقة على البطاقة ومبالغ تلك الرسوم. ويكون لها الحق في تغيير أو رفع أو خفض أية رسوم مفروضة على البطاقة أو الحساب أو عضو البطاقة بما يشمل على سبيل الذكر لا الحصر رسوم العضوية السنوية وتجديد العضوية، ورسوم تأخير السداد ورسوم السحوبات النقدية، ورسوم الشيكات المرتجعة ورسوم رفض القيد المدين المباشر، وأية رسوم أو مصاريف أخرى غيرها سواء ذكرت في هذه الاتفاقية أم لم تذكر. وسيتم إشعار عضو البطاقة بأي من هذه التغييرات إن حصلت وبالطريقة التي تراها الشركة مناسبة.
- إذا رفض عضو البطاقة أيًا من التغييرات والتعديلات، فعليه إعادة البطاقة والبطاقات التابعة فوراً مقطوعة على نصفين إلى الشركة مرفقة بطلب خطي بإنهاء هذه الاتفاقية خلال فترة 15 يوماً من تاريخ إشعار التغيير.
- يعتبر استعمال عضو البطاقة للبطاقة في السحوبات النقدية قبولاً منه بدفع رسوم معاملة على كل من السحوبات النقدية كما هو مفصل في المادة (5) و(5) و(6) .
- تتراكم رسوم المعاملة التي تطبقها الشركة على السحوبات النقدية، كما هو مفصل في جدول الرسوم والتكاليف، على كل من السحوبات النقدية.
- تحسب قيمة رسوم المعاملة على السحوبات النقدية، كما هو مبين في جدول الرسوم والتكاليف، على أساس مبلغ كل من السحوبات النقدية وتحمل على حساب البطاقة.

6. كشف الحساب والمدفوعات

ترسل الشركة إلى عضو البطاقة كشف حساب شهري بصورة منتظمة يظهر تفاصيل المعاملات الشهرية والمبالغ المستحقة في حساب البطاقة (كشف الحساب) و/أو (كشف الحساب الإلكتروني). سيحدد كل كشف حساب «الرصيد المستحق» وتاريخ الاستحقاق. وتستحق مدفوعات الرصيد المستحق كما هو مبين في كشف الحساب كاملة وينبغي سدادها في تاريخ لا يتعدى تاريخ الاستحقاق.

- إن تسوية الأرصدة الشهرية لعضو البطاقة تخضع للإجراءات التالية:
 - تستحق جميع النفقات كاملة في موعد أقصاه تاريخ الاستحقاق. وينبغي على عضو البطاقة الاتصال بالشركة فوراً إذا لم يستلم كشف الحساب في التاريخ المحدد.
 - يجب على عضو البطاقة أن يسدد للشركة بعملة الفواتير الخاصة به، ومع هذا فإن أي مبالغ مسددة بعملة أخرى تقبلها الشركة ستحول إلى عملة الفواتير الخاصة بعضو البطاقة. ويمكن أن يؤخر ذلك قيد المبالغ الدائنة على حساب البطاقة ويمكن أن يفرض على عضو البطاقة تكاليف تحويل أو تحصيل تلك المبالغ من البنك.
 - يمكن للشركة بمحض إرادتها أن تقبل المدفوعات المتأخرة أو الجزئية الموصوفة كمدفوعات كاملة في تسوية أحد النزاعات. ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن الشركة تتنازل عن حقوقها التي تخولها شروط الاتفاقية أو أحكام القانون.
 - يحق للشركة أن تفرض على عضو البطاقة رسوم تأخير السداد على الأرصدة المستحقة غير المدفوعة شهرياً كما هو مبين في جدول الرسوم والتكاليف. وستظهر النفقات المذكورة في كشف الحساب مع رسالة بعنوان غرامة على الرصيد المستحق غير المدفوع.
- إذا كان عضو البطاقة قد أبرم ترتيبات القيد المدين المباشر مع أحد البنوك فإن تسوية الأرصدة الشهرية تخضع للإجراءات التالية:
 - تُعلم الشركة المؤسسة المالية المصدرة لبطاقة عضو البطاقة شهرياً بنفقات البطاقة الكلية.
 - تقوم المؤسسة المالية التي يتعامل من خلالها عضو البطاقة تلقائياً بدفع نفقات البطاقة كاملة بالنيابة عن عضو البطاقة من خلال قيد المبالغ المدينية على الحساب المصرفي لعضو البطاقة في مدة 20 يوماً من التاريخ الذي تستلم به المؤسسة المالية المذكورة ملخصاً ببيان نفقات بطاقته بشرط توفر المال الكافي في الحساب المصرفي لعضو البطاقة لتغطية المبلغ المستحق.
 - سيستلم عضو البطاقة، في مظلوف منفصل، كشفاً شهرياً يبين النفقات التي ستقيد على حساب عضو البطاقة لدى المؤسسة المالية.
 - وفقاً للاتفاقية المبرمة بين الشركة والمؤسسات المالية المساهمة في البطاقة، يمكن أن يلغى حساب بطاقة عضو البطاقة تلقائياً إذا لم تسدد نفقات البطاقة من المؤسسة المالية وتحتفظ الشركة بالحق في فرض غرامة بحد أدنى كما هو مبين في جدول الرسوم والنفقات عن كل النفقات غير المسددة. ولن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة أو أضرار مباشرة أو تنابعية مهما كانت طبيعتها يمكن أن تنشأ من هذا الإلغاء.
 - إذا لم تسدد نفقات بطاقة عضو البطاقة من قبل المؤسسة المالية مما يترتب عليه إلغاء حساب عضو البطاقة، يحق للشركة بمحض إرادتها قبول الدفعات المتأخرة أو الجزئية الموصوفة كمدفوعات مؤداة كاملة، أو كمدفوعات تسوية أي من النزاعات، إلا أن ذلك لا يعني أن الشركة ستتنازل عن حقوقها بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب القانون.
 - إذا لم تسدد نفقات بطاقة عضو البطاقة من قبل المؤسسة المالية مما يترتب عليه إلغاء حساب البطاقة، فإن للشركة تقدير نفقات التأخر في السداد كما هو مبين في جدول الرسوم والتكاليف.
- إذا كان عضو البطاقة هو المالك الوحيد لمؤسسة الخدمة (وفق ما تظهره سجلات الشركة) فإن عضو البطاقة يقوض الشركة بإيقاف المدفوعات المستحقة على عضو البطاقة أو على مؤسسة الخدمة التي يتعامل معها إذا كان هناك أي مبالغ مستحقة على حساب البطاقة.
- تسدد جميع مدفوعات عضو البطاقة إلى الشركة صافية من أي ضرائب أو اقتطاعات أو رسوم أو ما شابه.
- إذا سددت أي دفعة من عضو البطاقة إلى الشركة بموجب شيك أو عن طريق الخصم المباشر ولم يتم قبول الشيك أو أمر الخصم المباشر لأي سبب من الأسباب فإن الشركة تفرض على البطاقة رسوماً حسب جدول الرسوم والتكاليف إضافة إلى تكاليف أخرى. كما يتكبدها الشركة في هذا الصدد. ويجب أن يتحمل عضو البطاقة كامل المسؤولية عن كافة العواقب القانونية المترتبة على إصدار الشيكات المرتجعة سواء أكانت مدنية أم جزائية. ويتحمل عضو البطاقة وحده مسؤولية معالجة المسائل والتكاليف المتعلقة بالخصم المباشر، ومباشرتها مع البنك الذي يتعامل معه. كما يتحمل عضو البطاقة كل التكاليف التي قد تتكبدها الشركة في سبيل تحصيل أي مبالغ مستحقة على عضو البطاقة. ويشمل ذلك كافة الرسوم والتكاليف القانونية التي تنشأ على الشركة من جراء استخدام طرف ثالث مثل المحامين أو وكلاء تحصيل الديون، إضافة إلى التكاليف التي قد يتكبدها الغير في سعيهم لتحصيل أي مبالغ مستحقة على الحساب بالنيابة عن الشركة. وإذا لم يدفع عضو البطاقة الحد الأدنى للمبلغ المستحق في تاريخ الاستحقاق المبين في كشف الحساب فإنه يقر ويقبل بحق الشركة أن تقيد الرسوم والتكاليف المذكورة على حسابه. كما يوافق ويتعهد بتعويض الشركة عن أي إجراء قد ينتج بهذا الصدد.
- يجب على عضو البطاقة أن يبادر فوراً إلى إشعار الشركة خطياً عند تغيير عنوان عمله و/أو مكتبه أو سكنه وأرقام هواتفه. كما ينبغي على عضو البطاقة تزويد الشركة بنسخ عن وثائق الشخصية عند التجديد أو التغيير جواز السفر والبطاقة السكانية والبطاقة المدنية، وبطاقة الهوية الشخصية، إلخ، حالما تطرأ تعديلات على أي منها.
- إذا دفع عضو البطاقة للشركة أي مبلغ يزيد عن الرصيد المستحق بالبطاقة، تحتفظ الشركة بحقها، وحسبما تراه مناسباً، بالتحقق من الأسباب التي أدت إلى الفائض في تسديد المدفوعات، وأن تتخذ قراراً بالتالي بمعالجة هذه المدفوعات أو الامتناع عن ذلك وأن تعيد المدفوعات إلى عضو البطاقة.

7. خدمات المؤسسات المالية (تنطبق على البطاقات التي تحكمها ترتيبات القيد المدين المباشر مع المؤسسات المشاركة)

- أ- لا تخضع الترتيبات الائتمانية وغيرها من خدمات المؤسسات المالية لأحكام هذه الاتفاقية، فهي تخضع لترتيبات منفصلة بين عضو البطاقة والمؤسسة المالية.
- ب- تعتبر المؤسسة المالية التي يتعامل عضو البطاقة من خلالها مسؤولة كلياً عن خط الائتمان الذي تقدمه لعضو البطاقة. وإذا قررت المؤسسة المالية أن تعلقه أو تخفضه فإن للشركة بمحض إرادتها أن تستمر بالسماح لعضو البطاقة باستعمال البطاقة المذكورة أو استبدالها ببطاقة أخرى من بطاقات أمريكيان إكسبريس أو أن تلغي حساب عضو البطاقة.

8. مكافآت العضوية

- لا ينتهي سريان مفعول مكافآت العضوية طالما أن عضو البطاقة يحافظ على حساب مكافآت عضوية من خلال بطاقة مؤهلة ومسجلة.
- لا يوجد حد لعدد النقاط التي يمكن أن يكسبها عضو البطاقة.
- يتم ترجيل النقاط المتراكمة في أي سنة من سنوات التعاقد في التاريخ الذي يصادف انقضاء عام من تاريخ الإدراج، بشرط التزام عضو البطاقة بكل الشروط الأخرى التي تضعها الشركة.
- لا تعتبر النقاط المتراكمة في أي حساب ملكاً لعضو البطاقة ولا يحق له تحويلها أو استعادتها نقداً.
- تحتفظ الشركة بحق إضافة أو تغيير شروط وأحكام برنامج مكافآت العضوية (البرنامج) في أي وقت، ويعني ذلك على سبيل المثال أن للشركة الحق في تغيير عدد النقاط المكتسبة للإنفاق، أو عدد النقاط اللازمة لاستحقاق المكافآت وأن تفرض حدوداً عليا، أو رسوماً على اكتساب النقاط، أو استبدالها وأن تفرض، أو تزيد الرسوم السنوية وغيرها أو أن تلغي المكافآت. كما تحتفظ الشركة أيضاً بحقها في إنهاء البرنامج بموجب إشعار مدته ثلاثة أشهر. وفي مدة إشعار الثلاثة الأشهر يحق للشركة تغيير أو إلغاء بعض أو جميع المكافآت المطبقة في حينها.وينتهي حق عضو البطاقة في كسب النقاط واسترداد النقاط المتراكمة بعد ثلاثة أشهر من تقديم الشركة لهذا الإشعار.
- إذا كان حساب البطاقة قد تجاوز فترة الاستحقاق أو في وضعية تأخر عن السداد أو لم يكن في وضعية سليمة (بما في ذلك الوفاة والإفلاس أو الإعسار أو التأخر عن سداد المستحقات أو الإلغاء أو غير ذلك) فسيتم إلغاء تسجيل عضو البطاقة في البرنامج وستعتبر نقاط مكافآت العضوية المتراكمة على الحساب المذكور لاغية.
- قد تطبق شروط وأحكام أخرى.

9. تقنية الدفع اللا تلامسية

- يجوز لعضو البطاقة أن يشتري السلع والخدمات باستخدام طريقة الدفع بدون لمس المتاحة لبطاقته، ووفق شروط هذه الاتفاقية، ويعتبر الدفع بدون لمس معاملة مفوضة أصولاً من قبل عضو البطاقة.
- ويسمح بالدفع بدون لمس فقط في مؤسسات الخدمة التي تقبل تلك الطريقة ولديها أجهزة تدعّمها. ولا تتحمل الشركة مسؤولية عدم قبول مؤسسات الخدمة طريقة الدفع بدون لمس أو أي شروط أخرى قد تفرضها مؤسسات الخدمة على قبول تلك الطريقة.

- وقد يختلف الحد الأقصى لقيم المعاملات الفردية أو اليومية التي يمكن إجراؤها باستخدام طريقة الدفع بدون لمس من حين لآخر، بحسب تقدير الشركة وحدها، وتخضع في جميع الأوقات للحد الأقصى الذي تحدده القوانين واللوائح المطبقة في الدولة التي تستخدم فيها البطاقة.
- وتحتفظ الشركة بحقها ووفق محض إرادتها ودون إخطار في سحب أو إلغاء طريقة الدفع بدون لمس على البطاقة.

10. الاستفسارات

- إن كان لدى عضو البطاقة أية استفسارات حول أي من النفقات أو المعاملات التي تظهر في أي من كشوف حسابه، فعلى عضو البطاقة أن يتصل بالشركة في الحال، وفي جميع الأحوال قبل 90 يوماً من تاريخ قيد تلك النفقة أو المعاملة في كشف الحساب، وإذا لم يقم عضو البطاقة بإشعار الشركة حول أية استفسارات أو منازعات خلال الـ90 يوماً تلك، عندئذ يوافق عضو البطاقة ويقر بحقيقة وصحة ودقة كافة التكاليف والنفقات والمعاملات التي تظهر في كشف الحساب ويتنازل عن أي حق في الاعتراض أو المنازعة أو الطعن بأية وسيلة قانونية في أي من هذه النفقات أو المعاملات أو المبالغ، وستفترض الشركة بأن كافة النفقات والمعاملات صحيحة ودقيقة وموافق عليها من قبل عضو البطاقة بانقضاء الـ 90 يوماً المذكورة.
- لن تتحمل الشركة مسؤولية السلع والخدمات المدفوعة قيمتها بموجب البطاقة، وبمجرد قيام عضو البطاقة بدفع قيمة هذه السلع والخدمات باستخدام بطاقته لا يجوز له أن يقوم بعد ذلك بإلغاء أية نفقة أو معاملة بدون موافقة مؤسسة الخدمة التي اشترى منها السلعة أو الخدمة، وإن أي نزاع يتعلق بجودة أو تسليم السلع أو الخدمات أو غير ذلك ينبغي تسويته مباشرة مع مؤسسة الخدمة المعنية، ولن يكون للشركة أي تدخل مباشر أو غير مباشر في أي من هذه المنازعات. وحتى لو حدثت تلك المنازعات فينبغي على عضو البطاقة في كل الظروف أن يدفع كامل الرصيد المستحق أو على الأقل الحد الأدنى للمبلغ المستحق كما يظهر في كشف حسابه الشهري، فإذا لم تتم الموافقة على تسوية هذا النزاع من قبل مؤسسة الخدمة، فينبغي لعضو البطاقة تحمل قيمة المعاملة وعدم رفض دفع قيمة أي نفقة أو معاملة قيدت على حساب البطاقة بسبب ذلك النزاع أو بسبب عدم الرضا عن السلع أو أي أمر آخر له علاقة بالسلع أو الخدمات المدفوعة قيمتها بالبطاقة.
- للشركة مطلق الحرية في تقديم أي استفسار بالنيابة عن عضو البطاقة لدى مؤسسة الخدمة والحصول على الوثائق الثبوتية ذات العلاقة بأي من النفقات المتنازع بشأنها، وتحتفظ الشركة بحقها في قيد ما رسوم التحقيق المبينة في جدول الرسوم والتكاليف على حساب عضو البطاقة والتي تمثل التكاليف التي تتكبدها الشركة أثناء قيامها بإجراء التحقيق حول المعاملة المتنازع عليها. ومع ذلك، إذا قمت الشركة بالتحقيق بأن المعاملة المتنازع بشأنها لا علاقة لها بعضو البطاقة بأي حال، فإن الشركة ستقيد ببطاقة عضو البطاقة قيمة المعاملة المتنازعة بشأنها ولن تقيد رسوم التحقيق، وستبذل الشركة جهوداً معقولة بنية حسنة لتسوية النزاع الذي يثيره عضو البطاقة. ويتحمل عضو البطاقة جميع التكاليف المترتبة على تحصيل المستحقات بما فيها الأنعاب القانونية وأنعاب الوكالات الخارجية.
- بناء على طلب عضو البطاقة فإن الشركة ستزود عضو البطاقة بنسخ من كشف الحساب الشهري إذا ما كان استخارجها من سجلات الشركة سهلاً وقت الطلب، ولن تفرض أية رسوم على كشوف الأشهر الثلاثة الأولى السابقة للطلب، ومع ذلك فإن هناك رسوماً مبيّنة في جدول الرسوم والتكاليف على كل شهر يطلبه عضو البطاقة وسيجري فرضها مقابل نسخ كشوف الحساب التي تغطي مدة أطول من مدة الأشهر الثلاثة السابقة للطلب.

11. إنهاء هذه الاتفاقية

- يمكن لعضو البطاقة في أي وقت من الأوقات أن يقرر إنهاء هذه الاتفاقية وذلك بالتخلي للشركة عن جميع البطاقات الصادرة باسم عضو البطاقة وأي عضو بطاقة تابعة، والتقدم للشركة بخطاب يطلب فيه إنهاء هذه الاتفاقية وإلغاء جميع البطاقات والخدمات المقترنة بها، ومع ذلك فلن تنتهي الاتفاقية ولن توافق الشركة على إنهاؤها ما لم تستلم الشركة جميع البطاقات ويدفع عضو البطاقة كامل المبالغ المستحقة على حسابه والتي ستصبح واجبة الدفع فور الإنهاء. ويمكن لعضو البطاقة أن يلغي أي بطاقة تابعة من خلال إشعار الشركة بهذا الأمر خطياً، وعلى الرغم من ذلك فسيبقى عضو البطاقة مسؤولاً عن جميع المعاملات التي يجريها عضو البطاقة التابعة حتى يتم تسليم البطاقة إلى الشركة مقطوعة إلى نصفين، وبعد دفعها لا تسترد رسوم العضوية السنوية - سواء كلياً أو جزئياً إلى عضو البطاقة، يحق للشركة أن تقوم في أي وقت من الأوقات بإنهاء هذه الاتفاقية للضرورة فوراً دون إبداء أية أسباب للإنهاء، كما يحق للشركة أن تلغي البطاقة نتيجة إساءة استعمالها أو بسبب خرق هذه الاتفاقية من قبل عضو البطاقة، وفي جميع هذه الأحوال لن تتحمل الشركة المسؤولية عن أية أضرار تنشأ جراء هذا الإنهاء، ولن يكون لعضو البطاقة الحق أن يسترد قيمة رسوم العضوية السنوية أو أي جزء منها، وعند انتهاء هذه الاتفاقية أو إلغاء البطاقة لأي سبب من الأسباب فإن كافة المبالغ المفيدة على حساب البطاقة سوف تستحق وتصبح واجبة التسديد فوراً، ويجب على عضو البطاقة أن يدفع كامل المبلغ المستحق على حساب البطاقة والمعاملات التي تم قيد قيمتها على حساب البطاقة أو التي تظهر في كشف الحساب وسوف يكون مسؤولاً عن كافة المبالغ الأخرى التي تشمل المعاملات السحوبات النقدية والفائدة وغيرها من الرسوم والتكاليف الأخرى التي لم تقيد بعد على حساب البطاقة أو لم تظهر في كشف الحساب.
- لا يجوز لعضو البطاقة أن يستعمل البطاقة بعد تاريخ إلغائها أو انتهاء صلاحيتها أو بعد إنهاء هذ الاتفاقية، وباستثناء ما تنص عليه المادة 14 من هذه الاتفاقية فإن جميع النفقات التي تنشؤ عن استعمال البطاقة من قبل عضو البطاقة أو بسبب أي استعمال غير مفوض سيتم قيده على حساب البطاقة وسيكون عضو البطاقة مسؤولاً بصورة كاملة عن تلك النفقات.
- للشركة أن تدرج أي بطاقة في نشرة البطاقات الملغاة أو أن تقوم بإعلام مؤسسات الخدمة بذلك الإلغاء، وإذا ما طلبت مؤسسة الخدمة من عضو البطاقة أن يعيد أو يتخلى عن بطاقة ملغاة أو منتهية المفعول، فعلى عضو البطاقة أن يستجيب حالاً لذلك الطلب.

12. تجديد البطاقة

- يفوض عضو البطاقة الشركة القيام، وبصورة دورية، بتجديد البطاقة قبل انتهاء صلاحيتها.
- مالم يتم إنهاء هذه الاتفاقية، يجوز للشركة أن تقوم بإصدار بطاقات بديلة للبطاقات المفقودة أو المسروقة، وتسري على هذه البطاقات البديلة أحكام اتفاقية عضوية البطاقة هذه وتعديلاتها من حين لآخر.
- يترك تجديد البطاقة أو عدم تجديدها إلى تقدير الشركة المحض.

13. الوفاة أو الإفلاس

إذا توفي عضو البطاقة فستقوم الشركة بإلغاء البطاقة وتطلب دفع مجمل المبالغ المستحقة فوراً عبر كافة الوسائل المتاحة، وإذا ما حكم على عضو البطاقة بالإفلاس أو الإعسار فقد تقوم الشركة بمحض اختيارها بإلغاء أو سحب البطاقة أو أية بطاقات تابعة أو تحد أو تقيد استعمال تلك البطاقات بالإضافة إلى أي حقوق أخرى قد تكون متاحة قانوناً للشركة حينئذ. قد تلغي الشركة أو تنهي كافة التسهيلات الائتمانية وتطلب من عضو البطاقة أو عضو البطاقة التابعة أن يقوم فوراً بتسديد كامل المبلغ المستحق على حساب بطاقته حتى وإن كانت تلك المبالغ قد سبق تأجيل دفعها.

14. البطاقات المفقودة أو المسروقة أو التالفة

إذا فقد عضو البطاقة بطاقته أو إذا تلفت البطاقة أو سرقت أو إذا أصبح رقم التعريف الشخصي معروفاً لأية أطراف أخرى، فعلى عضو البطاقة أن يبادر فوراً إلى إبلاغ الشركة هاتفياً شرط أن يعقب ذلك تأكيداً خطياً بموجب خطاب يرفعه إلى الشركة خلال 3 أيام من وقوع أي من هذه الحوادث، حسب القوانين المطبقة.

وتوجه جميع الإخطارات بموجب هذه المادة إلى العنوان التالي:

أميكس (الشرق الأوسط) ش.م.ب. (مقفلة)

ص.ب. 5990، المنامة، مملكة البحرين

أو رقم الفاكس: 17 557855 (+973).

ولإبلاغ الشركة هاتفياً يرجى الاتصال بالرقم المبين في دليل المعلومات الإضافية لعضو البطاقة، وإذا تم إبلاغ الشركة بالطريقة المبينة أعلاه فإن عضو البطاقة لن يكون مسؤولاً عن أية نفقات تتم بالبطاقة من قبل الغير إذا تم الإبلاغ عن سرقة أو فقدان البطاقة، وإذا لم يلتزم عضو البطاقة بأحكام هذه المادة، فإنها سيتحمل مسؤولية جميع المعاملات التي تتم على بطاقته المفقودة أو المسروقة لحين إبلاغه الشركة عن فقدها أو سرقتها، ومع ذلك سيبقى عضو البطاقة مسؤولاً بالكامل عن جميع النفقات بما فيها السحوبات النقدية حتى وإن كانت قد تمت من قبل الغير إذا ما كان الغير قد حاز على البطاقة أو أية بطاقات تابعة أو رقم التعريف الشخصي بعلم أو إذن أو بموافقة عضو البطاقة أو غير ذلك من التصرفات المشابهة الصادرة عنه أو عن أي عضو بطاقة تابعة أو بسبب إهمال عضو البطاقة أو أي عضو بطاقة تابعة، وإذا تم العثور على البطاقة بعد الإبلاغ عن فقدها أو سرقتها، فعلى عضو البطاقة ألا يستعمل هذه البطاقة أو أن يحاول استعمالها، وعليه أن يبادر فوراً بإبلاغ الشركة التي ستقوم بدورها باتخاذ الإجراء الملائم.

15. المعاملات الاحتياطية

- إذا أجرى عضو البطاقة أو أي من أعضاء البطاقة التابعة أو حاول إجراء أية معاملة احتياطية مهما كانت طبيعتها حسبما تقررها الشركة فللشركة الحق في إلغاء البطاقة فوراً بالإضافة إلى أي إجراء قانوني آخر يكفله القانون، وسيتمثل عضو البطاقة كافة المبالغ والأضرار مهما كانت طبيعتها التي تلحق بالشركة أو بمؤسسات الخدمة أو بالغير نتيجة تصرفاته الاحتياطية، وللشركة الحق كما تفوض بموجبه بأن ترفع الشكاوى والبيانات بالنيابة عن عضو البطاقة وأن تقدم المعلومات عن البطاقة وعن الحساب وعن المعاملة إلى أية محكمة مختصة أو جهة تنظيمية أو حكومية وأن تشارك في أي تحقيق يتعلق بالاحتتيال.
- إذا استخدم عضو البطاقة بطاقته طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية ليدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة على شبكة الإنترنت وعلى المواقع التي تعرض شعار ضمان الحماية من الاحتيال على الشبكة لن يكون عضو البطاقة ملزماً فيما يتعلق بأي معاملة احتياطية غير مرخصة تتم بموجب بطاقته إلا إذا لم يقم بإبلاغ الشركة عن تلك المعاملة الاحتياطية قبل تاريخ الاستحقاق المبين في كشف الحساب الذي تظهر فيه المعاملة الاحتياطية.

16. تغيير الاتفاقية

- تملك الشركة الحق في جميع الأوقات وما لم يحظر القانون المطبق ذلك - حق تعديل جميع أو بعض أحكام هذه الاتفاقية من طرف واحد بما في ذلك الرسوم والتكاليف ومعدلات الفائدة المطبقة في جدول الرسوم والتكاليف أو المطبقة على البطاقة أو حساب البطاقة، وستقوم الشركة بإشعار عضو البطاقة بأيّة تغييرات سواء خطياً أو عبر البريد الإلكتروني أو بنشر التغييرات بأية وسيلة أو بأية وسائل ملائمة أخرى، وما لم تقرر الشركة بتطبيق التغييرات فوراً أو خلاف ذلك، فإن جميع التغييرات تصبح نافذة المفعول ولمرمة بعد مرور 15 يوماً اعتباراً من تاريخ نشر أو إبلاغ التغييرات، إن الموافقة النهائية والكاملة لعضو البطاقة على أي من التغييرات سوف تعتبر مفترضة حكماً بعد انقضاء الـ 15 يوماً المذكورة أوأي مدة أخرى تقررها الشركة، وبغض النظر عن الأحكام السالفة الذكر فإن استعمال البطاقة بعد نشر أية تغييرات أو الإبلاغ عنها يعتبر تأكيداً لموافقة عضو البطاقة النهائية والكاملة على تلك التغييرات، وإذا رفض عضو البطاقة أياً من التغييرات، فعليه إعادة البطاقة والبطاقات التابعة فوراً مقطوعة إلى نصفين إلى الشركة مرفقة بطلب خطي بإنهاء هذه الاتفاقية خلال 15 يوماً من تاريخ إشعار التغيير.
- للشركة الحق الكامل بأن تقرر عدم ممارسة أي من حقوقها الواردة في هذه الاتفاقية بما فيها حق فرض المبلغ الكلي لأي من النفقات، دون أن تتنازل عن هذا الحق، وأي تنازل عن حقوق الشركة ينبغي أن يكون خطياً وموقعاً من الشركة، وباستثناء ما توافق عليه الشركة خطياً لن تتنازل الشركة عن أي من الحقوق في حال: (أ) قبلت الشركة السداد المتأخر أو الجزئي، (ب) قبلت شيكاً أو أي وسيلة دفع مؤشرة بعبارة «مدفوع بالكامل» أو منشوعة بشروط ومحددات أخرى، (ت) تمديد تاريخ استحقاق أي مدفوعات مستحقة بموجب هذه الاتفاقية، (ث) الإفراج عن أي ضمان أو إبراء أي شخص مسؤول عن التزامات عضو البطاقة بموجب هذه الاتفاقية.

17. الحوالة

للشركة في جميع الأوقات الحق بأن تقوم بتحويل حقها أو تحويل جميع أو جزء من حقوقها أو مصالحها أو التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية إلى أي من شركاتها التابعة أو الفرعية الشقيقة أو المالكة أو فروعها أو شركاء أعمالها أو الغير، وسيكون للشركة الحق في تحويل أو تأمين أو بيع أو رهن أو التصرف في كل أو بعض من المستحقات على حساب البطاقة، ويصادق عضو البطاقة على هذه التصرفات مقدماً ووافق عليها.

18. الخصوصية والقانون المطبق

1. يوافق عضو البطاقة على أن يمثل لجميع أنظمة رقابة الصرف المعمول بها والتي تصدر من حين لآخر.
2. هذه الاتفاقية وتنفيذها وصياغة أحكامها وجميع الأمور التي تنشأ بسبب إصدار أو استعمال البطاقة تخضع جميعها لقوانين مملكة البحرين. وتختص محاكم مملكة البحرين قضائياً بالفصل في جميع المنازعات أو الأمور التي تنشأ فيما يتعلق بهذه الاتفاقية أو البطاقة أو غيرها من الأمور ذات العلاقة. يوافق عضو البطاقة على إمكانية قيام الشركة بمباشرة الدعاوى أو القيام بغيرها من الإجراءات القانونية في أي اختصاص قضائي يقيم فيه عضو البطاقة أو يقطنه من حين لآخر ويوافق على الخضوع لذلك الاختصاص القضائي.
3. قد لا يكون ممكناً للشركة أن تحتفظ بنسخ أصلية لجميع المستندات والإيصالات وقيود المعاملات وغيرها من الوثائق الأخرى الموقعة من قبل عضو البطاقة فيما يتعلق باستعمال البطاقة. إن من سياسة الشركة الاحتفاظ بهذه الوثائق بالتصوير المصغر بالميكروفيلم أو بوسيلة إلكترونية. وتبعاً لذلك يوافق عضو البطاقة بموجبه بأن مثل هذا الميكروفيلم أو القيد الإلكتروني أو المعلومات التي تحتفظ بها الشركة بأي شكل من الأشكال أو أي نسخ أو صور عنها حتى ولو لم تكن موقعة بأنها حقيقية وكاملة ودقيقة تعتبر دليلاً نهائياً وقطعياً و صالحاً لتقديمه كدليل لإثبات أية حقيقة أوامر أمام المحكمة سواء فيما يتعلق بالحساب أو بأية معاملة أو نفقة ويتخلى عن أي حق بالاعتراض أو المنازعة أو الطعن بهذه البينة بأي شكل من الأشكال. ويوافق عضو البطاقة بأن أية بينة كهذه يمكن استعمالها في أية إجراءات للتحقق من صحة توقيعه.
4. يحق للشركة ما يلي؛
- أ – إفشاء معلومات عن عضو البطاقة وحساب بطاقته والنفقات الخاصة بحساب بطاقته (والتي قد تمثل تفاصيل السلع و/أو الخدمات التي المشتراة) إلى شركات مجموعة أميركان اكسبريس العالمية (ويشمل ذلك الغير وغيرهم من المنظمات المصدرة للبطاقات أو التي تقدم خدمات لها علاقة بهذا الشأن) إلى أطراف أخرى غيرهم ممن تظهر أسماؤهم وشعاراتهم على البطاقة المصدرة لعضو البطاقة وأية جهة مرخصة من قبل عضو البطاقة وللمن يتولون أعمالنا وممولينا والمنظمات التي تقبل البطاقة لدفع قيمة السلع والخدمات المشتراة من قبل عضو البطاقة والحصول على بعض المعلومات من تلك الأطراف من أجل إدارة وخدمة حساب البطاقة ومعالجة وتحصيل النفقات التي تتم بموجبها وإدارة أية فوائد أو برامج تأمينية مما يكون عضو البطاقة منضماً إليها. وعندما يشترى عضو البطاقة السلع أو الخدمات بالنايابة عن أحد من الغير، يؤكد عضو البطاقة بأنه قد حصل على موافقة ذلك الغير لإفشاء معلوماته إلى مجموعة شركات أميركان اكسبريس العالمية من أجل تلك الأغراض.
- ب – استعمال المعلومات المتعلقة بعضو البطاقة وبكيفية استعماله لحساب البطاقة لإنتاج قوائم بهدف استعمالها ضمن مجموعة شركات أميركان اكسبريس العالمية (بما في ذلك المؤسسات الأخرى المصدرة للبطاقة) وغيرها من الشركات المنتقاة من أجل أن تقوم الشركة أو تلك الشركات بتقديم عروض لعضو البطاقة (بالبريد أو الهاتف) للمنتجات أو الخدمات التي قد تلقى إهتمام عضو البطاقة. إن المعلومات المستعملة في إنتاج تلك القوائم يمكن الحصول عليها من استمارة طلب العضوية ومن المعلومات حول المكان الذي تستخدم فيها البطاقة وطبيعة النفقات التي يجريها عضو البطاقة ببطاقته ومن الاستبيانات والبحوث (التي قد تتطلب الاتصال بعضو البطاقة هاتفياً أو بالبريد) ومن المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر الخارجية الأخرى كالتجار والمؤسسات التسويقية.
- ج – تبادل المعلومات حول عضو البطاقة وحساب بطاقته مع وكالات التصنيف الائتماني أو المكاتب الائتمانية أو السلطات التنظيمية وإعداد تقارير عن أية معاملة أو واقعة أو مسألة أو حادثة تتعلق بالبطاقة أو عضو البطاقة إلى السلطات التنظيمية ويمكن مشاركة هذه المعلومات مع المنظمات الأخرى لدى تقييم الطلبات المستلمة من عضو البطاقة أو من قبل أي من أعضاء أسرته من أجل الائتمان أو التسهيلات الأخرى ومن أجل منع الاحتيال واقتفاء أثر المدينين.
- د – إجراء التحريات عن الوضع الائتماني في أثناء وجود أية مبالغ مدينة من قبل عضو البطاقة في حساب بطاقته (بما في ذلك الاتصال ببنك عضو البطاقة أو المؤسسات المالية أو مرجع موثوق) وتقديم المعلومات الخاصة بعضو البطاقة وحساب بطاقته إلى وكالات التحصيل والمحامين لغرض تحصيل الديون المستحقة على حساب بطاقة عضو البطاقة.
- هـ – إجراء المزيد من التحريات الائتمانية وتحليل المعلومات حول عضو البطاقة والنفقات المقيدة على حساب بطاقته للمساعدة في إدارة حساب بطاقة عضو البطاقة وتفويض النفقات فيه وتجنب الاحتيال.
- و – مراقبة و/أو تسجيل أية مكالمات هاتفية بين الشركة وعضو البطاقة سواء بصورة مباشرة من قبل الشركة أو من قبل شركات تخطارها الشركة لامتلاك أدلة على محتوى تلك الاتصالات وللتأكد من توفير مستوى ثابت من الخدمات (بما في ذلك تدريب الموظفين) وتفعيل الحساب.
- ز – القيام بكل ما ورد أعلاه ضمن منطقة الشرق الأوسط وخارجها.
- ح – القيام بكل ما ورد أعلاه فيما يتعلق بأي من أعضاء البطاقة التابعة في حساب البطاقة. وإذا وافق عضو البطاقة على إصدار بطاقة تابعة، يؤكد بموجبه بأنه قد حصل على موافقة عضو البطاقة التابعة على تقديم المعلومات الخاصة به إلى مجموعة أميركان اكسبريس العالمية ومعالجة المعلومات من أجل الغرض المبين أعلاه.
- ط – إذا كان عضو البطاقة يعتقد بأن أية معلومات تحتفظ بها الشركة عنه غير صحيحة أو غير كاملة فينبغي لعضو البطاقة أن يسارع فوراً إلى إخطار أميكس (الشرق الأوسط) ش.م.ب. بـ (مقفلة) على العنوان ص.ب. 5990، المنامة، مملكة البحرين.